

المحدث هو الذي دام ٨٨٨ ٨٨٨ ان النبي صلى الله عليه واله ولم افرد
وقوله فساق الهدي فيه دليل على استحباب سوق الهدي من الاسان
 البعيدة **وقوله** فبدا فاهل بالعمرة ثم بالحن في الاضلال بما وطأ
 ذهب بعض الناس الى ان النبي صلى الله عليه واله ولم يقرن على معنى انه
 اهل بالحج اولاً ثم اهل العمرة عليه احتساج الى تاويل قوله اهل بالعمرة
 ثم بالحج فانه على خلاف اختياره يجعل للاضلال في قوله اهل بالعمرة ثم
 بالحج على رفع الصوت بالتلبيه ويكون قد تم فيها لفظ الاحرام بالعمرة
 على لفظ الحج ولا يراد به تقدم الاحرام بالعمرة على الاحرام بالحج لانه
 خلاف ما رواه **واعلم** انه لا يحتاج الجمع بين الاحاديث الى ارتكاب
 كون الترات بمعنى تقدم الاحرام بالحج على الاحرام بالعمرة فانه يمكن
 الجمع وان كان وقع الاحرام اولاً والتاويل الذي ذكره على الوجه الذي
 الذي ذكره غير محتاج اليه في طريق الجمع **وقوله** فتمتع الناس الحج
 حمل على التمتع اللغوي فانهم لم يكونوا متمتعين بمعنى التمتع المشهور فانهم
 لم يحرموا بالعمرة انتمد أو انما تمتعوا بفسخ الحج الى العمرة على ما جازي لل
 الاحاديث فقد استعمل التمتع في معناه اللغوي او يكونوا تمتعوا بفسخ
 الحج الى العمرة كن احرام بالعمرة ابتداء انظر الى المال ثم انهم احرموا بالحج
 بعد ذلك فكانوا متمتعين **وقوله** من كان منكم قد اهدى موافق
 لقوله عز وجل ولا تعلقوا وركم حتى يبلغ الهدي محله فلا يجدون
 محل التمتع الذي ساق الهدي قبل يبلغ محله **وقوله** فليطعن با
 بالبيت وبين الصفا والمروة دليل على طلب هذ الطواف في الابتداء
وقوله وليتصر من شعوه هو التقصير في العمرة عند التخل منها
 قيل وانما يامر بالحلوق حتى يبقى على الراس ما يخلقه في الحج فانه

الحلاق

في الحج افضل من الحلاق

الحلاق في العمرة كما ذكره بعضهم واستدل بالاسم في قوله فليحلق على ان الحلاق
 نسك وقيل في قوله فليحلق ان المراد به يصير حلالاً اذ لا يحتاج بعد فعل
 افعال العمرة والحلاق فيها الى تجديد فعل اخر ويحتمل عندي ان يكون المراد بالحلاق
 بالاحلال هو فعل ما كان حراماً عليه في حال الاحرام من جهة الاحرام ويكون
 الاسر للاباحة وقوله فمن لم يجد الهدي يقتضي تعليق الرجوع الى الصوم عن
 الهدي بعدم وجد انه حينئذ وان كان قادراً عليه في بلدته لان صياحة ثلاثة
 ايام في الحج وايام الحج محصورة فلا يمكن ان يصوم في الحج الا اذا كان قادراً
 على الصوم في الحال عاجزاً عن الهدي في الحال وذلك ما رواه قوله
 في الحج هو نص كتاب الله تعالى ويستدل به على انه لا يجوز للمتمتع بالصيام
 قبل الدخول في الحج لان حيث المفروض فقط بل من حيث تعلق الاسر بالصوم
 الموصوف بكونه في الحج واما الهدي قبل الدخول في الحج فقول لا يجوز
 وهو قول بعض اصحاب الشافعي والمشهور من منعه جواز الهدي
 بعد التحلل من العمرة وقيل الاحرام بالحج وابعده من هذا من اجاز الهدي
 قبل التحلل من العمرة من العلماء وقد يستدل به من يجيز للمتمتع صوم ايام الله
 التشريعية بعد اثبات مقدمه وهو ان تلك الايام من ايام الحج وتلك
 الافعال الباقية ينطلق عليها انهم افعال الحج او تمها وقت الحج وقوله
 اذا رجع الى اهله دليل لاحد القولين من العملي ان المراد بالرجوع
 من قوله تعلق اذا رجعتم هو الرجوع الى الاهل لا الرجوع من منى الى
 مكة وقوله واستتم الركن اول شئ دليل على استحباب ابتداء الطواف بذلك
 ثم ثلثه اطواف دليل على استحباب الحنوب وهو الركن في طواف
 القدوم وقوله ثلاثه اطواف دليل على تعميم هذه الثلاثة بالحج على
 خلاف ما تقدم من حديث ابن عباس وقد ذكرنا فيه وقوله عند
 المقام كعتين دليل على استحباب ان يكون ركعتا الطواف عند القام

اذا عدم الهدي فمصح
 الاكتفاء بهذه البدل في حال
 لعملة ثلاث ايام في الحج
 وا